الأمم المتحدة

A/C.2/67/SR.39–E/2013/SR.3

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
10 April 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
للجنة الثانية
الجلسة التاسعة والثلاثون

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة التنظيمية لعام ٢٠١٣
الجلسة ٣

محضر موجز للجلسة المشتركة الخاصة للجنة الثانية والمجلس والاقتصادي الاجتماعي
بشأن "الأمن الغذائي والتغذية: تعزيز الاستجابة على النطاق العالمي"

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس المشارك: السيد أوسوريو (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي) . . . (كولومبيا)

الرئيس المشارك: السيد السيد تالبوت (رئيس اللجنة الثانية). . . . . (غيانا)

المحتويات

الجلسة المشتركة الخاصة للجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن "الأمن الغذائي والتغذية: تعزيز الاستجابة على الصعيد العالمي"

ملاحظات استهلالية مقدمة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بيان من رئيس اللجنة الثانية

بيان من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة

حلقة نقاش

حوار تفاعلي

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-25377X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠.

الجلسة المشتركة الخاصة للجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن "الأمن الغذائي والتغذية: تعزيز الاستجابة على الصعيد العالمي"

ملاحظات استهلالية مقدمة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١ - عُرض شريط فيديو قصير أعدته إدارة شؤون الإعلام.

٢ - **السيد أوسوريو** (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، الرئيس المشارك: قال إن الزخم الذي تحقق بالفعل في معالجة مسألة الأمن الغذائي والتغذية يجب ألا يضيع. فبعد التعهد الذي قدمه قادة العالم في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠) بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز استدامة المحاصيل الزراعية والإنتاج الزراعي، وجه رؤساء منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي نداء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، يدعو إلى تنسيق العمل على النطاق الدولي لمعالجة الأزمة الحالية لتقلب أسعار المواد الغذائية والتحديات الهيكلية على المدى الطويل. وأشار إلى أن هذا الاجتماع هو استجابة لذلك النداء.

٣ - ومضى قائلا إن الحكومة الكولومبية ستقوم، بالاشتراك مع حكومة إسبانيا، في أعقاب المشاورات المواضيعية التي تجرى على الصعيد العالمي بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتي تولى تنظيمها بالفعل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، باستضافة مشاورة مواضيعية بشأن ''الجوع والأمن الغذائي والتغذية''، تعقد في مدريد، في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بهدف كفالة أن تكون هذه المسألة ذات أولوية في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - وواصل حديثه قائلا إن المجلس ملتزم التزاما عميقا بتعزيز تنسيق العمل على الصعيد الدولي من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي. فبالإضافة إلى الاجتماع الخاص الذي عقده في عام ٢٠٠٨ بشأن أزمة الغذاء العالمية، ومشاركته في جلسة مشتركة خاصة عقدت في عام ٢٠٠٩ مع لجنة بناء السلام لمناقشة تأثير الأزمتين الغذائية والاقتصادية على البلدان الخارجة من النزاعات، فإنه يقوم بمعالجة مسألة الأمن الغذائي كل عام في إطار الاستعراض الوزاري الذي يعقده سنويا. على سبيل المثال، في الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى للمجلس لعام ٢٠١٢، أقر بالعمل الهام الذي تضطلع به لجنة الأمن الغذائي العالمي. فالإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية لتلك اللجنة يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في مكافحة الجوع؛ ويكمن التحدي الآن في كفالة الوفاء بتلك الالتزامات.

٥ - واستطرد قائلا إن ما هو جدير بالإشادة أيضا ما يقوم به الأمين العام من أعمال لإبقاء الضوء مسلطا على الأمن الغذائي والتغذية، من خلال فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي وحركة تحسين مستوى التغذية، ومبادرة تحدي القضاء على الجوع. وكما قال الأمين العام في شريط الفيديو الذي عُرض في بداية الجلسة، في عالم يتسم بالوفرة، لا ينبغي لأحد - لأي شخص - أن يعاني من الجوع. وبالإضافة إلى بعض الخصائص المطلوب توافرها، كالأمل والتركيز، والتوجه العملي، والتصميم، يكتسب التعاون أهمية حيوية في تحقيق عالم خال من الجوع.

٦ - واختتم حديثه بأن أعرب عن شكره لجميع أولئك الذين شاركوا في حملة وسائط الإعلام الاجتماعية التي أُطلقت لمدة أسبوعين من أجل الجلسة، والتي قُدّمت استجابة لها مئات الملاحظات والأسئلة النيرة على تويتر وفيسبوك.

بيان من رئيس اللجنة الثانية

٧ - **السيد تالبوت** (رئيس اللجنة الثانية)، الرئيس المشارك: قال إن شخصا واحدا من كل ثمانية أشخاص في العالم، والعديد منهم من الأطفال، يعاني من سوء التغذية المزمن. وفي الوقت نفسه، ووفقا لبعض التقديرات، فإن أكثر من ثلث الغذاء في العالم - أكثر مما يكفي لحل مشكلة الجوع - يهدر كل سنة. فتقلب أسعار المواد الغذائية يتيح قدرا ضئيلا من الانفراج لأشد الناس فقرا في العالم، الذين عادة ما ينفقون أكثر من نصف دخلهم على الغذاء. وفي منطقة الساحل يهدد الجفاف ملايين آخرين بالجوع. وعلى الرغم من أن اللجنة الثانية، في مداولاتها المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعة خلال الجزء الرئيسي من الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، ناقشت المبادرات العالمية الرامية إلى تعزيز التغذية والأمن الغذائي على الصعيد العالمي والصعيدين الوطني والإقليمي، من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. فعلى الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وصغار المزارعين، جميعهم، أن يضطلعوا بدور هام من أجل الوصول إلى الهدف الذي يمكن تحقيقه قريبا لضمان الأمن الغذائي للجميع.

٨ - وأردف قائلا إن المهمة الملقاة على عاتق المجتمع الدولي هي مهمة ذات شقين، هما معالجة المسألة الفورية المتمثلة في تقلب أسعار المواد الغذائية، وإجراء تغييرات هيكلية في السياسات في مجالات كالإنتاج والاستهلاك والتجارة. وفي حين يشكل كل من عدم كفاية الاستثمار والانخفاض الإنتاجية في كثير من الأحيان سببا لانخفاض المحاصيل الزراعية، فإن تدهور التربة واتساع نطاق ندرة المياه وتغير المناخ تزيد الأمر سوءاً. كذلك فإن الحمائية تشوه أسواق الغذاء العالمية، ثم إن الإعانات الزراعية المبددة تعود بالضرر على البيئة ودافعي الضرائب على حد سواء. غير أن بعض الاتجاهات الإيجابية، كالزيادة الكبيرة التي حدثت في معدلات الاستثمار الزراعي في أفريقيا منذ عام ٢٠٠٨، والإجراءات التي اتخذتها الحكومات من أجل تعزيز شبكات الأمان في جميع أنحاء العالم النامي، تمثل تقدما نحو الوفاء بالتزام ريو+٢٠، بالمضي نحو مستقبل خال من الجوع. ومن الأمور المشجعة أن الحملة الإعلامية الاجتماعية الأخيرة كشفت عن وجود جمهور مكرس نفسه تماما للأمم المتحدة وللتصدي عالميا للمشاكل المشتركة، ولا سيما ما يتصل منها بمسألة الجوع وانعدام الأمن الغذائي.

٩ - واختتم حديثة قائلا إن الجلسة الحالية ينبغي أن تركز على تحديد الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي، استنادا إلى أفضل الممارسات على الصعيد العالمي في تقديم حلول عملية وتشجيع المزيد من التعاون بين أصحاب المصلحة من أجل بناء الدعم اللازم للعمل، ولا سيما في متابعة التزامات ريو+٢٠. وفي حين أن ذلك لن يكون سهلا، فإن المجتمع الدولي ملزم بمواجهة هذا التحدي.

بيان من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة

١٠ - **السيد غرازيانو دا سيلفا** (منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)): قال متحدثا عن طريق وصلة الفيديو، إن ما يقرب من ٨٧٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، وفقا لآخر الأرقام لدى منظمة الأغذية والزراعة، يعانون من الجوع. فمن الأمور الحيوية، للقضاء على الجوع، تحسين فرص الحصول على الغذاء، والحد من الأغذية المهدرة

والنفايات. فالغاية من الهدف الإنمائي للألفية المتمثلة في خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف لا تزال في المتناول، علما بأن نحو ٥٠ بلدا هي في طريقها إلى تحقيق ذلك الهدف؛ غير أن ما تحقق من أوجه تقدم على الصعيد الوطني يجب أن تكمّل وتدعم باتخاذ إجراءات في هذا الصدد على الصعيد الدولي. لقد وضعت مسألتا الأمن الغذائي والتغذية على رأس جدول الأعمال الدولي لأسباب عديدة، منها زيادة الضغط على المواد الغذائية نتيجة تعاظم عدد السكان وارتفاع الدخل في كثير من البلدان النامية، وما يشكله تغير المناخ من تهديد لإنتاج الأغذية ومصادر الرزق التقليدية على الصعيد العالمي؛ والصلات الواضحة بين الجوع والنزاعات، بما في ذلك النزاعات عبر الحدود الوطنية.

١١ - ومضى قائلا إن المناقشات المتعلقة بالأمن الغذائي التي تجري في منتديات من قبيل مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين والأمم المتحدة، تشير إلى أن الجوع أصبح معترفا به باعتباره مسألة سياسية، وذلك أمر حيوي لنجاح أي جهد يرمي إلى تعزيز الأمن الغذائي وتحقيقه على الصعيد الوطني. ويجب أيضا تعزيز إدارة الأمن الغذائي على الصعيد الدولي، نظرا إلى أنه لا يوجد بلد واحد أو منطقة واحدة، في عالم يتسم بالعولمة، يمكن أن تكون مستقلة تماما من الناحية الغذائية. وفي هذا الصدد، فإن نظام معلومات الأسواق الزراعية الذي أُطلق في عام ٢٠١١، بصفته مبادرة من مجموعة العشرين لتعزيز شفافية سوق المواد الغذائية، وتشجيع تنسيق الاستجابة الدولية إزاء تقلب أسعار المواد الغذائية، قد أثبت جدارته في عام ٢٠١٢. فهو، بإفساحه المجال لإطلاق استجابة سريعة لحدوث أزمة مفاجئة في أسعار المواد الغذائية - لا سيما تلك التي تنجم عن الظواهر الجوية البالغة الشدة التي تؤثر على إنتاج الذرة في الولايات المتحدة الأمريكية - حقق نجاحا في تهدئة الأسواق العالمية. ولذلك تتضح إمكانية منع تفاقم الحالة بالتصدي لها قبل وقوعها، ببناء القدرة على مقاومتها. هذه الإجراءات الوقائية يمكن أن تحول أيضا دون وقوع المجاعات التي تنجم عن الجفاف أو الفيضانات.

١٢ - وأضاف قائلا إن لجنة الأمن الغذائي العالمي هي حجر الزاوية في نظام الحوكمة العالمي الجديد. وهي المنبر الدولي الأشمل لجميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لأن تعمل معا بشأن مسألة الأمن الغذائي والتغذية. وفي عام ٢٠١٢، أقرت هذه اللجنة مبادئ توجيهية طوعية تتعلق بالحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات، في سياق الأمن الغذائي الوطني، وهي مبادئ بدأت تنفذ على الصعيد القطري، وأقر بأهميتها المشاركون في مؤتمر ريو+٢٠ والجمعية العامة للأمم المتحدة. وبدأت اللجنة أيضا إجراء مناقشات هامة على الصعيد العالمي بشأن وضع مبادئ للاستثمارات الزراعية المسؤولة التي من شأنها، في جملة أمور، حماية حقوق المجتمعات المحلية وتجنب تدهور الموارد الطبيعية. فمن شأن إقامة علاقة أوثق بين اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تعود بالمنفعة على الجميع.

١٣ - واختتم حديثة قائلا إن منظومة الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في دعم إدارة النظام الغذائي على النطاق العالمي، وكفالة أن تعود القرارات المتخذة في مجال السياسات العامة بالفائدة على أشد الناس ضعفا. فيجب أن يستمر البحث عن السبل الكفيلة بتحسين تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة، لضمان أن يكون الأثر العام أكبر من مجموع الأجزاء. ومن الأمثلة الجيدة على هذا التنسيق فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي التي هي الآن بصدد تركيز اهتمامها على إيجاد حلول مستدامة طويلة الأجل لمسألة الأمن الغذائي والتغذية، من دون إغفال طابع الاستعجال اللازم في هذه المسألة. وحث المجتمع الدولي على

التصدي بشكل جماعي لتحدي القضاء على الجوع، وعلى القيام، في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بوضع إطار زمني للقضاء على الفقر المدقع والجوع خلال جيل واحد. وقال إن منظمة الأغذية والزراعة، من جانبها، تساند تماما مبادرة تحدي القضاء على الجوع ودعم البلدان التي تلتزم بذلك.

حلقة نقاش

١٤ - **السيد تالبوت** (رئيس اللجنة الثانية)، الرئيس المشارك، ومدير حلقة النقاش: قال إن إعضاء فريق المناقشة هم السيد ليزلي رامسامي، وزير الزراعة في غيانا؛ والسيد أمادو ألاهوري ديالو، المفوض السامي لمبادرة ''توفير الأغذية بالاعتماد على الذات'' في مكتب رئيس جمهورية النيجر؛ والسيد جوناثان شرير، الممثل الخاص للأمن الغذائي العالمي، وزارة خارجية الولايات المتحدة؛ والسيدة لوريتا دورمال - مارينو، نائب المدير العام للمديرية العامة للزراعة والتنمية الريفية في المفوضية الأوروبية؛ والسيدة إيزوبيل بولوك، رئيسة مؤسسة المهندسين الميكانيكيين. وطلب من عضو حلقة النقاش الأول أن يصف بعض أفضل الممارسات في ما يتعلق بنظم الحماية الغذائية المستدامة في غيانا التي تعتبر أحد البلدان التي يتوافر فيها الأمن الغذائي، وبيان ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لوضع نظم زراعية ملائمة لطبيعة المناخ، من شأنها أن تعزز القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ.

١٥ - **السيد رامسامي** (غيانا): قال إن الجوع ليس قدرا محتوما، لأن لدى العالم قدرة على إنتاج ما يكفي من الغذاء للجميع. علاوة على ذلك، فإن الأمن الغذائي لا يعني ببساطة كفالة توفير القدر الكافي من السعرات الحرارية المطلوبة لكل فرد؛ فالأغذية يجب أن تكون أيضا مأمونة ومغذية. ويجب أن تعالج التحديات الأخرى، كالطاقة والمناخ والأمن المالي وأمن الموارد وأوجه التفاوت في التجارة، إلى جانب مسائل الأمن الغذائي. فغيانا، على سبيل المثال، اضطرت إلى معالجة مسألة تغير المناخ في ضوء حالات الجفاف والفيضانات المتكررة التي شهدتها على مدى العقد الماضي.

١٦ - وأضاف قائلا إن السكان في منطقة البحر الكاريبي لم يعودوا يهتمون بالزراعة من حيث كونها وسيلة لكسب الرزق بل من حيث كونها وسيلة لتوليد الثروة. غير أن على الحكومات أن تكفل ما يجعل الناس ينظرون إلى الزراعة بوصفها منفعة عامة؛ ولتحقيق تلك الغاية، ينبغي الاستثمار في تصريف المياه، والري، ومد الطرق بين المزارع والأسواق والتكنولوجيا. وقال إن حكومته تنفق في المتوسط ١٤ في المائة من ميزانيتها الوطنية على الزراعة، ولا سيما في تنمية الهياكل الأساسية الزراعية. وهي تعمل أيضا من أجل خفض الواردات الغذائية، وقد حقق البلد الآن اكتفاءً ذاتيا تاما في منتجات الدواجن واللحوم. وهو مصدّر صاف للأسماك، ولديه القدرة على تصدير اللحوم إلى بلدان منطقة البحر الكاريبي المجاورة.

١٧ - واستطرد قائلا إن الاستثمار في البحوث الزراعية أمر بالغ الحيوية لمواصلة تنمية القدرات الزراعية. على سبيل المثال، أنشأت حكومته مركزا للبحوث المتعلقة بالأرز، الأمر الذي أفضى إلى تحقيق زيادات كبيرة في المحاصيل في الهكتار الواحد، وتحقيق أصناف من الأرز أفضل وأكثر مقاومة، وتحسين تقنيات الزراعة، والأسمدة، وفلاحة الأراضي. فلا يمكن ترك هذه البحوث ليتولاها المزارعون وحدهم، بل يجب أن ينظر إليها باعتبارها استثمارات عامة. وقال إن العديد من البلدان النامية لا تستثمر ما فيه الكفاية في البحوث الزراعية، أو لا ترغب في مشاركة الآخرين نتائج تلك البحوث. علاوة على ذلك، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تركز بما فيه الكفاية على الاحتياجات.

١٨ - ومضى يقول إن غيانا، باعتبارها بلدا يتأثر كثيرا بالظروف المناخية، تستثمر الآن في خدمات الأرصاد الجوية الهيدرولوجية، وتسعى إلى تحسين التحصينات البحرية، وإلى تطوير قدرات الضخ لأغراض تصريف المياه والري. وهناك أيضا حاجة إلى الاستثمار في التقنيات الزراعية الحديثة كالاستنبات المائي والري بالتنقيط، وتقنيات الظل من أجل تحسين الغلال والوقاية من آثار تغير المناخ، لغرض حماية استثمارات المزارعين. إضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى تطلعات غيانا إلى تصدير المواد الغذائية إلى بلدان منطقة البحر الكاريبي المجاورة، فإنها بحاجة إلى التركيز على بناء قدرات إضافية في مجالي التسويق والمعلومات.

١٩ - وأخيرا، وبغية الاستفادة من اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع البلدان المتقدمة النمو في أمريكا الشمالية وأوروبا، أشار إلى أن على بلدان مثل غيانا أن تضع معاييرها وسياساتها في مجالي الصحة والصحة النباتية، التي تعتبر، في الوقت الراهن، متخلفة عن ركب العالم المتقدم. وقال إن حكومته تستثمر في وضع هذه المعايير؛ غير أن زيادة المشاركة العالمية، ولا سيما على مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، يمكن أن تساعد بلدانا مثل بلده على ممارسة التجارة مع الشركاء على قدم المساواة وعلى أسس منصفة.

٢٠ - **السيد تالبوت** (رئيس اللجنة الثانية)، الرئيس المشارك ومدير حلقة النقاش: طلب من عضو الفريق الثاني أن يوضح كيف عملت مبادرة ''الاعتماد على الذات في إطعام أبناء النيجر'' (مبادرة N3)، ذلك البرنامج الشامل الذي يهدف، بقيادة الحكومة، إلى كفالة الأمن الغذائي في النيجر، على تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي في إطار التنمية المستدامة. ما هي الإنجازات التي تحققت حتى الآن؟

٢١ - **السيد ديالو** (مبادرة الاعتماد على الذات في إطعام أبناء النيجر(مبادرة N3)): قال متحدثا عن طريق وصلة الفيديو، إن السياق المناخي والبيئي في النيجر يجعله أحد بلدان العالم الأشد عرضة للمخاطر المناخية. وفي حين تمثل الزراعة حوالي ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن الأداء الزراعي شديد التقلب بسبب شدة التعرض للمخاطر. ونتيجة لذلك، عانى البلد في السنوات الثلاثين الماضية من صدمات متعددة كان لها أثر ضار على توافر المواد الغذائية وعلى القدره على شرائها، وعلى الحالة التغذوية للسكان. ومن أجل التصدي بشكل شامل للأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي، أطلقت حكومة النيجر مبادرة الاعتماد على الذات في إطعام أبناء النيجر أو ''أبناء النيجر يطعمون أبناء النيجر''، بهدف زيادة الإنتاج وتنويعه؛ وتحسين الهياكل الأساسية وما يتصل بذلك من قدرات للوصول إلى الأسواق؛ وتعزيز قدرة الفئات الأكثر ضعفا على التكيف؛ وتحسين التغذية؛ وتهيئة بيئة تحقق الأمن الغذائي المستدام. وفي السنوات الخمس الأولى، سوف تركز المبادرة على زيادة الإنتاج وتحسين التغذية وزيادة القدرة على التكيف.

٢٢ - وأضاف قائلا إن الجفاف يشكل أكبر خطر على الإنتاج الزراعي، ويؤدي إلى ارتفاع أسعار الأغذية؛ وهو أيضا مصدر للمنازعات بين الرعاة والمزارعين، لأن النيجر هو أحد بلدان منطقة الساحل حيث يوجد معظم الثروة الحيوانية. وتشمل التدابير المتخذة للتصدي لخطر الجفاف تزويد المنتجين بالبذور المقاومة للجفاف؛ والتدريب على تقنيات حفظ التربة والمياه؛ وتعزيز نظم الري الصغيرة النطاق. فحوالي ٨٠ في المائة من المزارعين هم من أصحاب الحيازات الصغيرة في النيجر، حيث يقل حجم هذه الحيازات عن هكتار واحد من الأرض.

٢٣ - وفي ما يتعلق بالتغذية، أشار إلى أن حالة الأطفال في النيجر تثير القلق بصفة خاصة. فهناك طفل من كل خمسة أطفال يموت قبل سن الخامسة، ونصف جميع الأطفال يعانون من سوء التغذية. وتجري معالجة هذه الحالة من خلال شبكة

من مراكز إعادة التأهيل للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، فضلا عن تقديم المساعدة لصغار المزارعين، ولا سيما النساء، من أجل تنويع إنتاج المحاصيل، لتزويد الأطفال بأغذية ذات نوعية أفضل، وإطلاق حملة توعية تهدف إلى تغيير السلوك، لأن زيادة إنتاج الأغذية لا تؤدي دائما إلى الحد من سوء التغذية.

٢٤ - ومضى قائلا إن الجهود الرامية إلى تحسين القدرات شملت تزويد الأسر المعيشية بالبذور والأسمدة والدجاج والماعز والأغنام، والمواد اللازمة لتيسير الحصول على المياه، فضلا عن تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الضعيفة من الأفراد. وتشمل التدابير المتخذة على مستوى القرية إنشاء محلات للمنتجات الزراعية ووحدات لتحصين الحيوانات وحدائق للنساء لزراعة المنتجات الزراعية للاسواق المحلية، ومساحات محمية لزراعة الحبوب؛ وفي الوقت ذاته يجري طوال السنة، على صعيد البلديات، تحسين طرق المركبات وتعزيز مراكز التدريب الزراعي. وأشار إلى أن من الأهمية بمكان الربط بين الجهود المبذولة لتحسين القدرة على التكيف والأعمال الجارية لتحسين الإنتاج المحلي. وفي هذا الصدد، فإن النيجر، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة، يتعلم من تجارب برنامج القضاء على الجوع في البرازيل.

٢٥ - واستطرد قائلا إن مبادرة الاعتماد على الذات في إطعام أبناء النيجر لم تبدأ إلا من منذ سنة فحسب؛ وبناء عليه، يصعب تقييم الإنجازات التي تحققت حتى الآن. ومع ذلك، فقد استطاع النيجر، في عام ٢٠١١، على الرغم من ضعف الحصاد، أن يحول دون وقوع مجاعة، ودون هجرة السكان، بأن بدأ تنفيذ الاستراتيجية. فقد تسنى إبقاء الثروة الحيوانية على قيد الحياة بتأمين إمكانيات الوصول إلى المياه وتوفير الأعلاف والمغذيات التكميلية. وجرى أيضا خفض معدل وفيات الأطفال بفضل المراكز التي أنشئت في المناطق الريفية. غير أن أهم من ذلك كله هو الخبرة المكتسبة في تنفيذ المبادرة، وهو ما سيتيح تحقيق المزيد من التحسينات في المستقبل.

٢٦ - **السيد تالبوت** (رئيس اللجنة الثانية)، الرئيس المشارك، ومدير حلقة النقاش: طلب من عضو حلقة النقاش الثالث أن يصف ما ترتب على موجة الجفاف التي وقعت مؤخرا في الولايات المتحدة الأمريكية من آثار على الصعيدين المحلي والعالمي، وأن يبين بعض السياسات التي نفذت أو يمكن أن تنفذ لمعالجة الأحداث والكوارث الطبيعية من حيث تأثيرها على الإنتاج الزراعي وتقلب أسعار الأغذية في الولايات المتحدة. وكيف يمكن زيادة الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي؟

٢٧ - **السيد شرير** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن موجة الجفاف التي حدثت في عام ٢٠١٢ كانت الأكثر ضررا على الزراعة في الولايات المتحدة منذ الجفاف الذي حدث في عام ١٩٨٨. وقد أثرت هذه الموجه على إنتاج الذرة وفول الصويا في الولايات المتحدة، وإنتاج الذرة في أوروبا، وإنتاج القمح في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق وإنتاج فول الصويا في أمريكا الجنوبية. ومع ذلك، فعلى الرغم من الجفاف، سجل إنتاج الأرز مستويات قياسية، وظلت التوقعات المتعلقة بإنتاج الحبوب والبذور الزيتية على الصعيد العالمي قوية؛ وتشير التوقعات المتعلقة بإنتاج الذرة على الصعيد العالمي في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى أن الإنتاج لن يقل إلا بنسبة ٣ في المائة عنه في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١. وفي الولايات المتحدة، لم يتأثر إنتاج القمح كثيرا بالجفاف، وإن كانت التوقعات تشير إلى أن الإمدادات العالمية ستقل بنسبة ٥ في المائة عنها في السنة الماضية، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض المحاصيل في الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، وكازاخستان. أما أسعار القمح فلا تزال تقل كثيرا عن المستويات المسجلة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧. وقال إن حكومته ترصد عن كثب أسعار المواد الغذائية، وتعمل مع

المجتمع الدولي للاستجابة على النحو المناسب. ووفقا لآخر رقم قياسي لمنظمة الأغذية والزراعة في ما يتعلق بأسعار الأغذية، فإن أسعار السلع الأساسية الأولية، التي اتجهت نحو النزول في الأشهر الأخيرة، لا تزال تقل كثيرا عن مستوى الذروة الذي وصلت إليه في شباط/فبراير ٢٠١١.

٢٨ - وأضاف قائلا إن الولايات المتحدة، بفضل المساعدة التي تقدمها حكومته للحفاظ على إنتاجية المزارعين ومربي الماشية المحليين المتضررين من الجفاف وعلى قدرتهم على التكيف، تظل أحد موردي المنتجات الغذائية والزراعية الأكثر موثوقية في العالم، ورائدا عالميا في الصادرات الزراعية، وأكبر الجهات المانحة المقدمة للمعونة الغذائية في العالم. وابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عقدت وزارة الزراعة بالولايات المتحدة وغيرها من الوكالات الاتحادية حلقات عمل بشأن إقامة الشراكات لمواجهة الجفاف، من أجل تحديد الموارد المتاحة لتقديم المساعدة عن طريق بذل جهود على الصعيدين المحلي والإقليمي وصعيد الولايات لتحقيق التعافي. ومن بين الخطوات المحددة المتخذة لمعالجة الاحتياجات الفورية للمزارعين، قدمت وزارة الزراعة، في عام ٢٠١٢، نحو ٢٠٠ مليون دولار لتوفير أطعمة الدواب والأعلاف لمنتجي الماشية بفتح أراض لحفظ الأعلاف لأغراض تجفيف الحشائش وإطعام الماشية في حالات الطوارئ؛ وخفضت أسعار الفائدة على القروض المقدمة للمقترضين من المزارعين في حالات الطوارئ؛ وعملت مع شركات التأمين على المحاصيل من أجل إبداء المزيد من المرونة في هذا الصدد؛ وقدمت مساعدات مالية لنقل المياه إلى المواشي، بتنفيذ ممارسات تهدف إلى حفظ الأراضي والمياه، وإصلاح الأراضي التي تأثرت كثيرا بالجفاف. وأصدرت مؤخرا أيضا تقريرين هامين لدعم التقييم الوطني للمناخ لعام ٢٠١٣، الذي يمكن أن تستخدمه الوكالات الاتحادية وخدمات الإرشاد التعاوني والمجتمعات المحلية والمزارعون لوضع استراتيجيات من أجل تحسين إدارة الموارد الزراعية والحرجية.

٢٩ - وواصل حديثة قائلا إن أسعار السلع الأساسية الأولية لا تؤثر كثيرا على أسعار التجزئة للأغذية. وقد بلغ متوسط معدل التضخم السنوي في أسعار المواد الغذائية في الولايات المتحدة ٢,٥ إلى ٣ في المائة، وسيظل في نطاق ٣ إلى ٤ في المائة حسب التنبؤات، على الرغم من أنه كان متوقعا أن يزيد قليلا في عام ٢٠١٣، وبذلك فهو لا يزال أقل كثيرا عن بعض الزيادات الرئيسية في معدلات التضخم التي شهدتها السنوات السابقة. ووفقا لتوقعات وزارة الزراعة، فإن الزراعة في الولايات المتحدة مهيأة للسنة الرابعة على التوالي لأن تحقق رقما قياسيا في الصادرات في السنة المالية لعام ٢٠١٣.

٣٠ - ومضى يقول إن حكومته، على الرغم من وجود صعوبة في تحديد سبب أو حل واحد للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، اضطلعت بدور نشط في المساعدة في الحد منه والتخفيف من آثاره، مع السعي باستمرار إلى تعزيز التجارة الحرة. ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي، من المهم تحسين قدرة البلدان على بيع الأغذية فيما بينها وتقديم الدعم من أجل خلق أسواق زراعية قوية متكاملة، الأمر الذي من شأنه أن يعزز توافر الأغذية المأمونة والمغذية ويخفض الأسعار المحلية ويوسع نطاق النمو الاقتصادي. ولذلك، فإن حكومته تحث جميع البلدان على دعم السياسات السليمة التي تعزز النمو الزراعي، وتيسر التدفقات التجارية الموثوقة، وتخفف من حدة تقلبات الأسعار، وتحث على الاستثمار في ابتكارات حيوية يمكن أن تُحدث تحولا في قطاعاتها الزراعية. وفي الأجل القصير، يمكن أن تحد البلدان من تقلب أسعار المواد الغذائية عن طريق زيادة الشفافية وتبادل المعلومات بشأن المخزون والإنتاج؛ والامتناع عن اللجوء إلى أشكال الحظر على التصدير، واستخدام نظام الحصص وفرض

ضرائب على الصادرات باعتدال؛ وتجنب شراء الأغذية وتكديسها في حالات الذعر؛ وتخفيض التعريفات الجمركية والضرائب؛ وإنشاء شبكات أمان ذات غايات محددة لأكثر الفئات ضعفا. وفي حين تتولى منتديات من قبيل مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين بالفعل التصدي لتقلب أسعار المواد الغذائية بوسائل منها القيام، في الآونة الأخيرة، بإطلاق نظام معلومات الأسواق الزراعية ومنتدى الاستجابة السريعة، من المهم أيضا مساعدة البلدان على تحسين الإنتاجية الزراعية، والاستثمار في الهياكل الأساسية للتخزين والتوزيع، وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، وجعل النظام الغذائي العالمي أكثر إنتاجية وكفاءة، والحد من الضعف في مواجهة صدمات الأسعار.

٣١ - واختتم حديثه قائلا إن العالم، وفقا لتقديرات الفاو، بحاجة إلى أن يزيد إنتاجه من الأغذية بنسبة لا تقل عن ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، من أجل الاستجابة لتزايد سكان العالم وتغير النظم الغذائية. ولذلك فإن من الأهمية بمكان بصورة مطردة إنتاج الأغذية في الأماكن التي تتيح الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة كالمياه والأراضي، مع استخدام التكنولوجيات والتقنيات الملائمة لذلك، وخاصة في ضوء التحديات التي يشكلها تغير المناخ. وقد تضمنت مبادرة حكومة الولايات المتحدة للقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، المسماة مبادرة ”إطعام أبناء المستقبل“، والقيام فعليا بأنشطة متكاملة في مجالي التغذية والزراعة. فالتغذية الجيدة، ولا سيما خلال فترة الألف يوم، بدءا من بداية الحمل عند المرأة وانتهاء بإكمال الطفل عامه الثاني، تسهم في النمو الاقتصادي والحد من الفقر بمساعدتها على إعداد قوة عاملة سليمة ومقتدرة. وفي حين شكلت قمة مجموعة الثمانية المعقودة في لاكويلا، بإيطاليا في عام ٢٠٠٩، وما تلاها من اعتماد لمبادئ روما الخمسة من أجل تحقيق أمن غذائي عالمي مستدام، لحظة محورية في توحيد العالم ليجدد التزامه بتحقيق التنمية الزراعية وتوفير الأمن الغذائي، فمن الضروري الحفاظ على ما حققه ذلك من زخم. وفي قمة عام ٢٠١٢ لمجموعة الثمانية، عملت الولايات المتحدة مع شركائها في مجموعة الثمانية والقادة الأفارقة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص لإطلاق التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية، الذي سيعمل على حفز الاستثمار الخاص المحلي والدولي في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا، بهدف انتشال ٥٠ مليون شخص من براثن الفقر بحلول عام ٢٠٢٢. وفي عام ٢٠١٢ أيضا، قامت بلدان مجموعة الثمانية وحكومات جمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وإثيوبيا وكوت ديفوار وموزامبيق وبوركينا فاسو بوضع أطر للتعاون وافقت بلدان مجموعة الثمانية من خلالها على مواءمة الموارد الإنمائية بخطط الاستثمار الخاصة بكل بلد، ووافق شركاؤها الأفارقة على إجراء تغييرات محددة في السياسات لحفز استثمارات القطاع الخاص. ووقعت شركات خاصة رسائل نوايا للاستثمار في تلك البلدان عبر سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة في القطاع الزراعي.

٣٢ - **السيد تالبوت** (رئيس اللجنة الثانية)، الرئيس المشارك، ومدير حلقة النقاش: قال إن المرونة الجديرة بالملاحظة التي يتسم بها القطاع الزراعي في الولايات المتحدة تعطي مؤشرا على ما يلزم القيام به لتعزيز القطاع الزراعي في البلدان النامية، حيث كثيرا ما يكون للجفاف آثار تتباين إلى حد بعيد. وأعرب عن الأمل في أن تُستكشف إمكانيات تقاسُم الولايات المتحدة خبرتها مع البلدان النامية بالكامل. وطلب من عضو حلقة النقاش الرابع أن تصف الصلات القائمة بين السياسات الزراعية والتغذوية في الاتحاد الأوروبي، وأن تبين ما هي السياسات التي تُعتمد للحفاظ على العمالة والتنمية الريفية ولضمان الأمن التغذوي، وخاصة في ضوء توجه العديد من حكومات الاتحاد الأوروبي

نحو اتخاذ تدابير للتقشف. وما الذي يمكن القيام به من أجل تعزيز الاستجابة على النطاق العالمي في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية؟

٣٣ - **السيدة دورمال – مارينو** (المفوضية الأوروبية): قالت إن الأمن الغذائي هو أحد الأهداف الشاملة لإصلاح السياسات الزراعية المشتركة، مع الأخذ في الاعتبار أن احتمال حدوث أزمة في الغذاء دائما ما يكون على بُعد موسم حصاد واحد فقط. وبوجه عام، من الضروري ضمان تحقيق إنتاج زراعي على المدى الطويل بطريقة تكون مستدامة اقتصاديا وبيئيا، ومتوازنة إقليميا، وتجنب حدوث أي تأثير سلبي على الآخرين، وخاصة أشدهم ضعفا. وقالت إن الاتحاد الأوروبي، في إصلاحه السياسات الزراعية المشتركة، يقترح إعادة تحديد أهداف الدعم المباشر وتنفيذ تدابير مراعية للبيئة، واتخاذ عدد من الخطوات لكفالة تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية في المناطق الريفية. وفي ما يتعلق بمراعاة البيئة، سوف يتعين على المزارعين احترام التدابير الإلزامية المرتبطة بالتربة وانبعاثات الكربون والتنوع البيولوجي. إضافة إلى ذلك، فإن التدابير التي ستتخذ في مجال السياسات لتحقيق التنمية الريفية سوف تعالج شواغل بيئية محددة، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وتقدم الدعم من أجل معالجة نزوح السكان والفقر النسبي في المناطق الريفية. ثم إن الالتزام بإجراء بحوث زراعية أمر أساسي لكفالة تحقيق الاستدامة على المديين المتوسط والبعيد، وفي الوقت ذاته، عكس مسار التباطؤ في نمو الإنتاج. ومن شأن وضع أحكام جديدة أن يكفل تطرق البحوث الزراعية عن كثب للمسائل العملية التي يواجهها المزارعون ونقل المعارف بمزيد من الفعالية.

٣٤ - واستطردت قائلة، في ما يتعلق بجانب الطلب، إن على المستهلكين أن يتسلحوا بالمعرفة حتى يتحملوا المسؤولية عن تغذيتهم. وقد قام الاتحاد الأوروبي بوضع سياسة قوية بشأن وسم المواد الغذائية، وسعى، من خلال مبادرات مثل برامج تزويد المدارس بالألبان والفواكه، إلى التأثير على مستهلكي المستقبل بتحسين تغذية الأطفال وتثقيفهم للمستقبل. وعمل عن كثب مع الدول الأعضاء فيه – ولدى كل منها مبادراتها الوطنية الخاصة بها في مجال السياسات العامة المتعلقة بالصحة والتغذية – بشأن عدد من المسائل، بما فيها المشاكل الصحية المرتبطة بالبدانة. وأشارت إلى أن السياسة الزراعية بحاجة إلى أن تصبح أكثر استجابة للشواغل المتصلة بالأنماط الغذائية المرتبطة ببعض الأمراض غير المعدية؛ وبناء على ذلك، لا بد من تعزيز الحوار بين مجتمع المزارعين والسلطات الصحية العامة، والقطاع التعليمي. وهناك أيضا إمكانيات هائلة لتحسين تثقيف المستهلكين. وفيما يتعلق بالنفايات الغذائية، فقد حدد الاتحاد الأوروبي لنفسه هدف تقليل النفايات الغذائية إلى النصف وإزالة مدافن النفايات عمليا بحلول عام ٢٠٢٠.

٣٥ - ومضت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يشارك فعليا في المناقشات الجارية في مجال السياسات العالمية المتعلقة بالزراعة والغذاء والتغذية، وهو ملتزم بالعمل في لجنة الأمن الغذائي العالمي، وكذلك في عمليات مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين. وسيظل المانح الرئيسي على النطاق العالمي في مجال الأمن الغذائي. وقد قام باستكمال سياساته الإنمائية من خلال ”برنامج التغيير“ الذي يعتمده والذي يولي الزراعة اهتماما كبيرا، باعتبارها محركا للنمو والأمن الغذائي في البلدان النامية، ويقر بالدور الحيوي الذي يؤديه القطاع الخاص في هذا الصدد. وسوف يعمل من أجل تسريع تدفق رأس المال الخاص نحو الزراعة في أفريقيا، ويقوم، في هذا الصدد، بتنظيم حلقة دراسية رفيعة المستوى مقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٣٦ - وواصلت حديثها قائلة إن الاتحاد الأوروبي قام، في الآونة الأخيرة، بتعزيز ما يضطلع به من أعمال لزيادة القدرة

على التكيف في منطقة الساحل والقرن الأفريقي، بتقديم الدعم لمبادرتي تحالف القرن الأفريقي لدعم القدرة على التكيف (SHARE) والتحالف العالمي لدعم مبادرة تعزيز القدرة على التكيف في منطقة الساحل (AGIR-Sahel). علاوة على ذلك، تعهدت المفوضية الأوروبية بدعم البلدان الشريكة في مجال الحد من عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات والذين يعانون من تعوّق النمو بمقدار ٧ ملايين على الأقل في إطار الجهود الرامية إلى بلوغ هدف جمعية الصحة العالمية بحلول عام ٢٠٢٥. وسيتم قريبا اعتماد إعلان بشأن التغذية يحدد إطار السياسات لاستراتيجيته الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف.

٣٧ - وأضافت قائلة إننا إذا وضعنا في الاعتبار أن ٨ بلايين شخص بين سكان العالم الذين سيبلغ تعدادهم، حسب التقديرات،تسعة بلايين نسمة في عام ٢٠٥٠، سيعيشون في البلدان النامية أوالناشئة، فإن من الأهمية بمكان زيادة الإنتاج الزراعي بطريقة مستدامة إذا أريد القضاء على الفقر والجوع. كذلك فإن زيادة دخل المزارعين أمر حيوي لتحقيق الأمن الغذائي، لأن الزراعة هي المصدر الرئيسي لكسب الرزق لدى أكثر الفئات تعرضا للجوع. وفي حين يقف الاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم التزام البلدان الشريكة له بذلك البرنامج، يجب على البلدان النامية نفسها أن تولي سياسات التنمية الزراعية والريفية الأولوية في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة وأن توفر القيادة السياسية لهذا، ولا سيما في دعم المزارع الصغيرة التي تتوافر لديها أكبر الإمكانيات لزيادة الإنتاجية وزيادة الدخل. ويجب على الحكومات أن تنفذ سياسات زراعية متسقة تركز على الإنتاج المحلي والممارسات الزراعية المستدامة والأسواق المحلية. وهناك أيضا حاجة إلى توظيف استثمارات في الهياكل الأساسية العامة والخاصة، وذلك أمر ملح بصفة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٣٨ - وأردفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي أيد المبادئ التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي المتعلقة بالحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات، وهو ملتزم بدعم تنفيذها، لأن إدارة الأراضي وتأمين الوصول إلى الأرض من الشروط الأولية لتحقيق الأمن الغذائي وزيادة الإنتاجية الزراعية للفئات الضعيفة. ويدعم الاتحاد أيضا العملية التي أطلقتها لجنة الأمن الغذائي العالمي لوضع مبادئ توجيهية للاستثمار الزراعي المسؤول.

٣٩ - واختتمت حديثها قائلة إن الأسواق يجب أن تكون أكثر انفتاحا وشفافية. وهناك حاجة إلى مواصلة بذل الجهود لاختتام جولة الدوحة في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وينبغي إعادة النظر في اتخاذ خطوات لفرض قيود أو حظر على الصادرات. وهناك، بوجه عام، حاجة إلى إطار مؤسسي دولي قوي، لتنسيق مبادرات القطاعين الخاص والعام، وكفالة الاتساق والتآزر. وينبغي أن تضطلع منظمة الأغذية والزراعة بدور مركزي في هذا الصدد. وأشارت أخيرا إلى أن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما التزاما قويا بمتابعة خطة عمل مجموعة العشرين المتعلقة بتقلب أسعار الأغذية، وبالزراعة.

٤٠ - **السيد تالبوت** (رئيس اللجنة الثانية)، الرئيس المشارك ومدير حلقة النقاش: طلب من عضو حلقة النقاش الخامس وصف أسباب الهدر في الأغذية على الصعيد العالمي، ودور المجتمع الدولي والحكومات والقطاع الخاص في الحد من هذا الهدر، وطرق تعزيز الاستجابة على النطاق العالمي من أجل إنهائه.

٤١ - **السيدة بولوك** (مؤسسة المهندسين الميكانيكيين): قالت إن ما يقدر ب ٣٠ إلى ٥٠ في المائة من الأغذية التي تنتج سنويا على الصعيد العالمي لا تصل إلى بطون البشر،

ولكن الأسباب وراء هذا الهدر تختلف. ففي البلدان النامية، يشكل تعرض الأغذية للفساد في سلسلة الإمدادات بين الحقل والسوق أحد العوامل الرئيسية، ويزداد الأمر سوءا جراء سوء تناول المحاصيل وقت الحصاد، فضلا عن عدم كفاية الهياكل الأساسية للنقل والتخزين. أما الهدر في البلدان المتقدمة النمو فيحدث في كثير من الأحيان بسبب رفض المنتجات وشراء المنتجات غير الضرورية، في حين يرجع سبب الفاقد الناجم في بيوت المستهلكين إلى الإسراف. وفي كلتا الحالتين، مع ذلك، فإن المعرفة والتكنولوجيا الهندسية متاحة لزيادة حجم الأغذية المتاحة للجميع، غير أن هناك حاجة إلى استجابة واسعة النطاق تشمل جميع القطاعات.

٤٢ - وأضافت قائلة إن على المجتمع الدولي أن ينشئ آليات لنقل المعارف التقنية والتكنولوجيات الملائمة من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية لمنع حدوث خسائر في المحاصيل وهدر في الأغذية على نحو لا داعي له. ويتعين على الهيئات الدولية كمنظمة الأغذية والزراعة، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، أن تضع برامج ترمي إلى وضع تعاريف ومنهجيات ومعايير متفق عليها على الصعيد العالمي لرصد الهدر والخسائر في الأغذية وقياسها والإبلاغ عنها، ونشر النتائج، للمساعدة في دفع عجلة التغيير في الثقافة. ويتوجب على الحكومات في البلدان المتقدمة النمو أن تعمل على نحو استباقي للحد من هدر الأغذية الناجم عن الإسراف في ممارسات التسويق وفي سلوك المستهلكين. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعمل هذه الحكومات مع المهندسين والخبراء الفنيين لضمان تزويد البلدان النامية بالمعدات المناسبة من خلال برامج المعونة الدولية. وعلى الحكومات في الدول التي تحقق نموا سريعا أن تكفل شمول مشاريع الهياكل الأساسية الجديدة تكنولوجيا ملائمة للتقليل إلى أدنى حد من الخسائر الغذائية، وينبغي أن تقدم التدريب لتمكين الموظفين المهرة من الاضطلاع بفعالية بأعمال التشغيل والصيانة. وينبغي لحكومات البلدان النامية الحديثة أن تعمل مع المزارعين وتجار التجزئة المحليين لتنمية مجتمعات قوية ومرافق نقل وتخزين كافية بالاستفادة من أفضل الممارسات المتاحة. وينبغي أن يكون الهدف هو تقديم حلول محلية للسكان المحليين.

٤٣ - وواصلت حديثها قائلة إن على القطاع الخاص في الاقتصادات المتقدمة النمو أن يمارس المسؤولية المؤسسية والاجتماعية بالعمل مع الحكومات من أجل تثقيف المستهلكين بشأن تكلفة الأغذية والمياه والطاقة المهدرة. وعلى الشركات الخاصة أن تضطلع بدور رئيسي في نشر التكنولوجيات التي تحقق تقدما حثيثا لتمكين البلدان النامية من تخطي مراحل التنمية غير المستدامة. ومن أجل تعزيز الاستجابة على النطاق العالمي، يجب على جميع أصحاب المصلحة المعنيين العمل في شراكات لنقل المعارف الهندسية إلى البلدان الأخرى وتغيير مواقف الجمهور تجاه الهدر في الأغذية، فضلا عن ممارسات الشراء والتسويق. وبدلا من زراعة المزيد من الأغذية، ينبغي أن تركز البلدان على استخدام المهارات الهندسية والتكنولوجيا المتاحة لمعالجة الخسائر والنفايات الغذائية. وعلى المهندسين أن يكونوا ابتكاريين في تطبيق حلول مستدامة، وإن كانوا بحاجة إلى دعم قوي من الحكومات. وينبغي أن يتمثل الهدف العام في كفالة وصول المزيد من الأغذية إلى بطون الناس عن طريق تعزيز الهياكل الأساسية لسلسلة الإمدادات من خلال المعارف الهندسية والتقنية.

٤٤ - **السيد فيربيك** (البنك الدولي): قال إن هناك من الغذاء المنتج في العالم ما يكفي للقضاء على الجوع، ولكن لا بد من تكريس مزيد من الاهتمام لتحديد السياسات المحلية والدولية الصحيحة، لأن توجيه مزيد من الأموال نحو تطبيق سياسات سيئة لن يحقق النتائج المرجوة. وفي حين أن اعتماد استجابات محددة في مجال السياسة العامة، سوف يختلف، ويجب أن يختلف، من بلد إلى آخر، فيجب على جميع البلدان

أن تركز على التغذية الأساسية وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي. فالأيام الألف الأولى من حياة الطفل حاسمة، فلا بد من تنفيذ برامج مشروطة للتحويلات النقدية وبرامج للتغذية المدرسية لضمان تحسين التغذية. إضافة إلى ذلك، يجب أن تتضمن السياسات الاجتماعية أهدافا ذات صلة.

٤٥- واختتم حديثه قائلا إن وجود سياسات زراعية أمر ذو أهمية أيضا، فينبغي بذل جهود لتعزيز الإنتاجية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتعزيز الصلة بين الزراعة والتغذية وتمكين المرأة. ويمكن تحسين فرص الوصول إلى الأسواق للمزارعين بتحسين الهياكل الأساسية وتعزيز العلاقات التجارية الدولية، لا سيما فيما بين البلدان النامية. وهناك حاجة إلى اعتماد نهج متعدد القطاعات، وعلى البلدان أن توجد أشكالا من التآزر بين السياسات المختلفة. وينبغي أن تؤخذ الظروف المحلية في الاعتبار في توسيع نطاق السياسات المحلية والدولية، ولا ينبغي مساوات الأمن الغذائي بالأمن التغذوي. وينبغي أن يولي كبار واضعي السياسات وكبارالسياسيين مزيدا من الاهتمام للأمن الغذائي، بالتركيز على عناصر المغذيات الدقيقة في الأغذية التي يجري إنتاجها.

٤٦ - **السيدة غوستافسون** (مركز باريللا للغذاء والتغذية): قالت إن برامج الإمدادات الغذائية والأمن الغذائي يجب أن توفر الاستدامة البيئية والاقتصادية على السواء. وعلى الغرب أن يصغي إلى العالم النامي، فهناك حاجة إلى أفكار جديدة، ويمكن أن تأتي هذه أولا من العالم النامي. ويجب أن تساعد الزراعة في التخفيف من آثار تغير المناخ بدلا من أن تزيد من تفاقم المشكلة. علاوة على ذلك، من الأهمية بمكان التركيز على ما هو أكثر من مجرد سلع أساسية زراعية، فتحقيق قدرات أفضل على التحمل وكفاءة أفضل يتطلب معايير أفضل لقياس الاستدامة. وعلى البلدان أن تضع مقاييس للتغذية الجيدة، والتنوع البيولوجي، والاستدامة البيئية، والحد من النفايات، لتتجاوز مرحلة التأكيد الذي طال أمده على منتجات السلع الأساسية. وهناك حاجة إلى مزيد من المناقشات بشأن هدر الأغذية والخسائر الغذائية وكيف يؤثر ذلك على سياسات إنتاج الأغذية واستهلاكها. وينبغي أن يتوخى المجتمع الدولي الحذر في وضع نماذج للنظم الغذائية في العالم النامي على أساس تلك الموجودة في العالم المتقدم النمو حيث أدت هذه النظم إلى مشاكل تتعلق بالسمنة، إضافة إلى قدر كبير من النفايات الغذائية. وينبغي أن يدعم جميع أصحاب المصلحة وضع أهداف خاصة بكل ثقافة في مجالي الصحة والتغذية، وينبغي عقد مناقشات صريحة لتحديد ما ينبغي اتخاذه من إجراءات ملموسة للحد من النفايات الغذائية. ومن المهم ضمان أن لا تسعى البلدان إلى مجرد إحياء أفكار قديمة، لأن ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير مبتكرة لإيجاد عالم خال من الجوع،

٤٧ - **السيدة جونز** (منظمة إنقاذ الطفولة): قالت إن سوء التغذية وحده هو أكبر مساهم في وفيات الأطفال، والأيام الألف الأولى من حياة الطفل تعد حاسمة. وأشارت إلى أن منظمة إنقاذ الطفولة تعمل على توسيع نطاق مجموعة من التدخلات القائمة على الأدلة والاستراتيجيات المبتكرة للوقاية من الأسباب الرئيسية للوفيات والأمراض وسوء التغذية ومعالجتها. ومن الأمور الحيوية، على الصعيد القطري، اتباع نهج متكامل متعدد القطاعات، وينبغي أن يشمل اتخاذ تدابير بشأن الحماية الاجتماعية، والزراعة وبقاء الطفل. وينبغي أن يكون ثمة تكامل بين التغذية والصحة، وهناك حاجة إلى قيادة حازمة وتسلسل واضح للمسؤولية. ويمكن أن تساعد حركة المجتمع المدني عن طريق إبراز أهمية التغذية ومساءلة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في هذا الصدد.

٤٨ - وأضافت قائلة إن التقزم وسيلة أساسية لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأمن الغذائي؛ فيجب على الحكومات أن تعطي الأولوية للتغذية باعتبارها وسيلة للحد من التقزم، وأن

تعمل على تحسين صحة الطفل كثيرا وتحسين النمو الاقتصادي. وقد اعتمدت جمعية الصحة العالمية هدفا عالميا جديدا يتمثل في تقليص عدد الأطفال الذين يصابون بالتقزم بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥، ولكن هذا الهدف يحتاج إلى مزيد من الزخم، ويجب أن يأخذ طابعا محليا ليحقق نجاحا. أما على الصعيد الدولي، فهناك حاجة إلى إبرام اتفاق بشأن استخدام مصطلحات موحدة. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يعطي المانحون من البلدان الغنية الأولوية للتغذية في اجتماعات مجموعة العشرين ومجموعة الثمانية، وينبغي أن يرصدوا عملية التمويل بمزيد من الفعالية والشفافية.

٤٩ - وأعربت عن ترحيب منظمتها بزيادة التركيز على الصعيد العالمي على معالجة سوء التغذية، ولكنها حثت البلدان على أن تبذل المزيد للوصول إلى أشد الفئات ضعفا. ثم إن زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين التغذية لن يحسّنا التغذية من دون القيام فعلا بوضع الوسائل الكفيلة بتحسين التنوع الغذائي. وينبغي أن تشمل عملية ما بعد عام ٢٠١٥ هدفا بشأن القضاء على الجوع، وخفض نسبة التقزم إلى النصف، وكفالة حصول الجميع على الغذاء والمياه والمرافق الصحية المستدامة. وينبغي أن يركز المجتمع الدولي جهوده على الحد من الجوع والفقر إضافة إلى بناء نمو اقتصادي. وفوق ذلك كله، لا بد من ترجمة الالتزامات إلى أفعال.

حوار تفاعلي

٥٠ - **السيد أوسوريو** (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، الرئيس المشارك ومدير حلقة النقاش، دعا أعضاء اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى بدء حوار تفاعلي.

٥١ - **السيدة بيرسيفال** (الأرجنتين): قالت إن وفد بلدها يشاطر الجميع هدف تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكفالة مراعاة أن يكون هذا الموضوع في صميم المناقشات المتعلقة بالمسائل ذات الأولوية. وأفادت بأن الأرجنتين هي أحد البلدان الرئيسية المنتجة للأغذية في العالم، وأن الحكومة تعمل مع جميع القطاعات لوضع سياسات ترمي إلى تحسين الأمن الغذائي للجميع. ولتحقيق هذه الغاية، فإن الاستثمار العام والخاص في مجال الابتكارات التكنولوجية أمر حيوي ويجب أن يصل إلى جميع القطاعات. وأشارت إلى أن الأسواق الزراعية متقلبة بالطبيعة، ولكن حل مشكلة التقلب المفرط لا يكون بإجراء تخفيضات اصطناعية في أسعار السلع الأساسية. والجوع لا ينجم عن هذا التقلب في الأسعار، بل هو نتيجة للفقر والتوزيع غير العادل للثروة. فالتخفيض المصطنع لأسعار المواد الغذائية يؤدي إلى تثبيط الاستثمار في الزراعة ويقوض التنمية في العديد من المناطق، بما في ذلك أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والحل يكون بزيادة إنتاج الأغذية وتحسين سبل الوصول وتعزيز السياسات الرامية إلى تشجيع الاستثمار في الغذاء.

٥٢ - واختتمت حديثها قائلة إن الأرجنتين ظلت، طوال سنوات عديدة، تحث البلدان المتقدمة النمو على وضع حد للسياسات التجارية المشوهة والإعانات الحمائية التي تعوق الوصول إلى الأسواق، وتولد منافسة غير عادلة ولها أثر سلبي على الإنتاج. وينبغي أن تعمل التجارة الدولية لصالح الأمن الغذائي، لا ضده. وهناك ترابط وثيق بين تقلب أسعار المواد الغذائية والمضاربات المالية؛ فيجب معالجة هذه المضاربات على وجه السرعة من خلال نظام عادل ومتوازن. والجوع مسألة معقدة يتعين معالجتها بطريقة شاملة، ولكن معالجة الممارسات التجارية المشوهة في أسواق حرة تكتسب أهمية قصوى.

٥٣ - **السيدة ريبيرو فيوتي** (البرازيل): قالت إن على المجتمع الدولي، حتى يكفل تحقيق الأمن الغذائي، أن يعمل على زيادة الإنتاج في البلدان النامية، والحد من النفايات في

كل مكان، ومعالجة الاختلالات التجارية، وحل المشاكل المتصلة بالوصول إلى الأسواق. وأفادت بأن وفد بلدها يتفق مع التعليقات التي أدلى بها وفد الأرجنتين في ما يتعلق بالإعانات الزراعية وتقلب الأسعار، ويعتقد اعتقادا راسخا بأن تعزيز الاستجابة على النطاق العالمي للجوع وانعدام الأمن الغذائي يجب أن يظل في صميم الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع جدول أعمال لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تسعى البلدان إلى تحقيق أهداف أكثر طموحا لاستئصال شأفة الجوع؛ وقالت إن وفدها سوف يرحب بتلقي مزيد من المعلومات عن التدابير العملية التي يمكن تنفيذها لتحقيق هذا الهدف.

٥٤ - **السيد مولتون** (جنوب أفريقيا): قال إن الأمن الغذائي والتغذية أصبحا يشكلان تحديا عالميا ملحّا. فيجب على المجتمع الدولي تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتنشيطها على نحو مستدام. ويكتسب دعم إنتاج الأغذية المحدود النطاق أهمية خاصة لأنه هو الشكل الرئيسي لإنتاج الأغذية في جميع أنحاء العالم. ولمكافحة الجوع وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن تعزز الدول شفافية الأسواق وتحد من القيود المفروضة على الواردات والحواجز المفروضة على الصادرات. إضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة للتخفيف من آثار تغير المناخ، ولا سيما في أفريقيا. وينبغي أن تعيد البلدان المتقدمة النمو النظر في الإعانات المقدمة إلى المزارعين والتي تترتب عليها آثار سلبية على الاقتصادات النامية.

٥٥ - وأضاف قائلا إن دعم صغار المزارعات يمكن أن يقطع شوطا طويلا في تعزيز إنتاج الأغذية، نظراً إلى أن النساء يشكلن غالبية صغار المزارعين في البلدان النامية. والنساء المزارعات بحاجة إلى المساواة في الحصول على الموارد والخدمات والفرص الإنتاجية، وينبغي أن يشاركن في عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. وينبغي تعزيز الأنشطة التي من قبيل مشاريع العمل بمقابل نقدي وبرامج التحويلات النقدية. وأعرب عن ترحيب جنوب أفريقيا بالشراكات العالمية التي أنشئت للتصدي لانعدام الأمن الغذائي، وكذلك بالاعتراف الواجب بالدور الحاسم الذي يؤديه برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا في معالجة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في أفريقيا. وقال إن إجراء بحوث بشأن الأغذية والزراعة أمر حيوي؛ وإن على الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية أن تعمل معا من أجل زيادة توافر البيانات وتعزيز القرارات المتعلقة بالسياسات. وأخيرا أشار إلى أن وفده يطلب مزيدا من المعلومات من الفريق عن الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لتعزيز التعاون الدولي.

٥٦ - **السيدة نتيام إيهيا** (غابون): قالت إن وفدها يشعر بالقلق لأن لحوم الأحصنة قد وجدت طريقها إلى السوق الغابونية بسبب الروابط التجارية الوثيقة بين غابون والاتحاد الأوروبي. ولذلك، فإنه يطلب مزيدا من المعلومات عن سلسلة إمدادات الأغذية في أوروبا، ويتساءل عن الخطوات التي ينبغي أن تتخذها الحكومة لمعالجة الحالة بشفافية.

٥٧ - **السيدة الحديد** (الأردن) طلبت إرشادات بشأن كيفية ضمان مواءمة الجهود العالمية الرامية إلى التغلب على انعدام الأمن الغذائي، وكيف يكون لها تأثير مستدام.

٥٨ - **السيد أوزاكي** (اليابان): قال إن تحقيق أمن غذائي على المدى الطويل يتطلب تحليلا تقنيا وعلميا وزخما سياسيا. وأشار إلى أن لجنة الأمن الغذائي العالمي تعمل بمثابة منتدى دولي هام جدا معنيا بالأمن الغذائي والتغذية، وأن وفده يأمل أن تواصل اللجنة الاضطلاع بدور رائد في وضع جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ في هذين المجالين.

٥٩ - **السيد فورستر** (الشركاء الدوليون من أجل الزراعة المستدامة): قال، متحدثا بالإنابة عن مجموعة معنية بالأغذية

والزراعة تابعة لمنظمات المجتمع المدني والمجموعات الرئيسية، إن معالجة الأمن الغذائي والتغذوي تتطلب اتباع نهج شامل قائم على النظام الإيكولوجي، يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة، ويركز على النساء وصغار المزارعين. وأضاف قائلا إن وفده يرحب بتلقي مزيد من المعلومات من الفريق بشأن الصلة بين التحضر والنظم الغذائية المرنة والتوازن الذي ينبغي تحقيقه في كفالة الأمن الغذائي والتغذوي المستدام. وقال إن الروابط الحضرية-الريفية مهمة في هذا الصدد، ومرونة النظام الغذائي تعني تعدد مصادر الإمدادات الغذائية المتنوعة. ويلزم ربط المزارعين بالموزعين والأسواق، والمستهلكين وآليات استرداد النفايات، وفي هذا الصدد، ينبغي اعتماد نهج مشتركة بين القطاعات وبين الوزارات لإقامة أوجه تآزر بين الصحة والزراعة والتنمية الاقتصادية والتنوع البيولوجي. ويجب تعزيز التنسيق على الصعيد الدولي حتى يتسنى تكرار السياسات والممارسات الجيدة التي ينفذها مبتكروها ومعتمدوها الأوائل. وأخيرا، ينبغي أن تعمل البلدان على تحسين الأسواق والتجارة باعتماد نهج قائم على الحقوق.

٦٠ - **السيد شيكورسكي** (ألمانيا): قال إن الحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان، فيجب على الحكومات أن تهيئ الأطر القانونية والسياسية والمؤسسية اللازمة لكفالة الأمن الغذائي للجميع. ولهذا فإن بلده يؤيد المبادئ التوجيهية المتعلقةبالحق في الغذاء التي اعتمدتها منظمة الأغذية، وهي تعمل من أجل كفالة إدماج هذا الحق في سياسات الفاو وبرامجها. وأشار إلى أن السياسة الإنمائية لألمانيا تعالج الأسباب المتعددة لانعدام الأمن الغذائي وأن الغرض من التدابير الحكومية هو تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على مساعدة أنفسهم وبناء القدرة لديهم على التحمل. فينبغي أن تعتمد البلدان نهجا متكاملا للأمن الغذائي يشمل العمل المنسق على الصعيدين الوطني والدولي يشارك فيه القطاع الخاص والمجتمع المدني. ومن الأهمية بمكان أيضا وجود معايير ومبادرات دولية، والملكية المشتركة مفتاح لنجاحها. وقال إن بلده يؤيد، على وجه الخصوص، اعتماد نهج تشاركي في وضع مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول. وينبغي أن تستخدم الموارد الطبيعية بكفاءة، وأن تعطى الأولوية للإمدادات الغذائية على إنتاج الطاقة والكتلة الأحيائية. إضافة إلى ذلك، ينبغي الحفاظ على التنوع البيولوجي وينبغي أن تكون نظم الإنتاج الزراعي قادرة على تحمل الظروف الجوية الجديدة، وأن يكون لها أقل تأثير على تغير المناخ. وأخيرا، ينبغي تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص وإقامة شراكات جديدة معه.

٦١ - **السيد لكحل** (تونس): قال إن منظمة التجارة العالمية قد اعتمدت تدابير لمساعدة البلدان المستوردة للأغذية على التغلب على تقلب الأسعار والآثار السلبية للتجارة الحرة، ولذلك فإن تنفيذ تلك التدابير بحاجة إلى أن يُعزز. وقال إن وفده يتساءل عن طبيعة الخطوات الإضافية التي يمكن اتخاذها لتقديم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان النامية وأقل البلدان نموا لمكافحة الزيادات في أسعار المواد الغذائية الناجمة عن الأزمة المالية الدولية.

٦٢ - **السيد رامسامي** (غيانا): قال أن الزراعة تؤدي دورا حاسما في ضمان الأمن الغذائي، ولكنها ليست مجرد نشاط منتج للأغذية. فمساهمتها في أمن الطاقة أصبحت تكتسب أهمية متزايدة، وبخاصة في ضوء تخصيص أراض لإنتاج أنواع الوقود الأحيائي. وقال إن حكومته ملتزمة بالمشاركة في إنتاج الوقود الأحيائي، ولكنها مصممة على عدم التضحية بأي أراض منتجة للأغذية لصالح إنتاج الوقود الأحيائي. وأفاد بأن معالجة الأمراض غير المعدية لا يمكن أن تتحقق من دون تغذية سليمة، وهناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث لكفالة إنتاج الأغذية المفيدة. وليس الجوع ناتجا عن الافتقار إلى الغذاء، فهو بالأحرى نتيجة لضعف إمكانيات

الوصول إلى الغذاء واستمرار حالة عدم المساواة. ولذلك فلا بد من اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة هذه المسائل.

٦٣ - **السيدة دورمال – مارينو** (المفوضية الأوروبية): قالت إن نظم الإنذار السريع التابعة للاتحاد الأوروبي اكتشفت بسرعة كبيرة وجود لحوم أحصنة في السلسلة الغذائية، ولا يشكل ذلك مخاطر على الصحة. وتجري حاليا مناقشة الحلول الممكنة لهذا الأمر، ويتمثل أحد الخيارات في العودة إلى اتخاذ تدابير تكفل إمكانية تتبع اللحوم إلى مصدرها الأصلي. ولكن يمكن أن تترتب على ذلك تكاليف وحواجز إضافية، ولذلك فإن الأمر يتطلب دراسة متأنية.

٦٤ - وأضافت قائلة إن المفوضية اعتمدت نهجا متكاملا إزاء الأمن الغذائي والتغذوي ويركز إطار سياساتها العامة على الأيام الألف الأولى من حياة الطفل. وهي تعمل على تعميم مراعاة التغذية في المشاريع المتصلة بالزراعة والأمن الغذائي، والصحة، والمياه والصرف الصحي. وفي عام ٢٠٠٩، أنشأت خدمات استشارية تغذوية وأصدرت وثيقة مفيدة للغاية في معالجة نقص التغذية في سياق المساعدة الخارجية.

٦٥ - **السيد شرير** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي ولكن ينبغي أن يكون استثمارا مسؤولا. ويشكل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا نموذجا للتنمية التي تقودها البلدان والتي تم تكرارها في مناطق أخرى من العالم. وفي ما يتعلق بالتغذية، قال إن مبادرة بلده المتعلقة بإطعام أبناء المستقبل قد أدخلت تحسينات في التغذية باعتبار ذلك أحد أهداف بلده الرئيسية، وأشار إلى أن الولايات المتحدة، شأنها شأن أعضاء مجموعة الثمانية الآخرين، ملتزمة بإعطاء تفاصيل النفقات والبرامج في هذا المجال بشفافية.

٦٦ - ومضى قائلا إن على البلدان أن تركز على المرأة بوصفها جزءا هاما من الحل لمشكلة انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية. والمرأة في البلدان النامية بحاجة إلى المساواة في الحصول على أفضل المدخلات من حيث النوعية من أجل تعزيز الإنتاج الغذائي. وأشار إلى أن الولايات المتحدة تؤيد جميع الشراكات فيما بين البلدان، وهي تشارك فعليا مع العديد من البلدان في شراكات ثلاثية من أجل تعزيز الأمن الغذائي في البلدان النامية. غير أن على البلدان أن تعمق جهود التنسيق التي تبذلها من أجل القضاء على الجوع.

٦٧ - **السيدة بولوك** (مؤسسة المهندسين الميكانيكيين): أشارت إلى لزوم إشراك المهندسين في العمليات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي؛ فبإمكانهم تقديم الخبرة التقنية، فضلا عن التقييم المستقل لأفضل النتائج في مجال السياسات العامة. وقالت إن هناك حاجة إلى اتخاذ التدابير الصحيحة اللازمة لإحداث التغيير اللازم في الثقافات، ولمعالجة النفايات والخسائر الغذائية والتغلب على التحديات المتصلة بالمياه والأراضي والطاقة. أما التكنولوجيا فهي متاحة بالفعل، وهناك استخدام متعاظم للزراعة الدقيقة لقياس إنتاجية المحاصيل الغذائية، ولكن في الجانب التغذوي، تحتاج البلدان إلى وضع طرق أفضل لقياس المواد الكيميائية المستخدمة في المنتجات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.